وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الإسكان م.عبداللطيف المشاري متوسطا عصام الصقر وخالد الشملان وم.بدر السلمان ويبدو طارق العدساني ومشاري المحيلان وأحمد الأنصاري وعمر الرويح وعبداللطيف النصف في لقطة جماعية مع المشاركين والمتحدثين في الملتقى (أحمد علي)

م.عبداللطيف المشاري وبدر السلمان خلال تكريمهما جريدة «الأنباء» ويتسلم التكريم الزميل وليد جمعة

أشار خلال افتتاح ملتقى الكويت الثاني لمشروعات الدولة التنموية (ENCON5) إلى إقبال ملحوظ من القطاع الخاص على الفرص المطروحة والتعامل معه كشريك حقيقي في التنمية

المشاري: تأهيل المطورين العقاريين لأول 3 مشاريع سكنية الأسابيع المقبلة

طارق عرابي

أكد وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الإسكان م.عبداللطيف المشاري، أن الملف الإسكاني يمثل أولوية وطنية ثابتة ويحظى باهتمام ودعم القيادة السياسية نظرا إلى أهميته في تحسين جودة حياة المواطنين وتسريع وتيرة التنمية العمرانية في البلاد.

جاء ذلك في كلمة الوزير المشاري خلال افتتاح ملتقى الكويت الثاني لمشروعات الدولة التنموية (ENCON5) الذي ينظمه اتحاد المكاتب الهندسية والدور الاستشارية الكويتية بعنوان (الفرص الاستثمارية لمشروعات الإسكان والرهن العقاري..الشفافية والإنجاز والاستدامة مبادئ العهد الجديد).

وقال إن حجم التحديات والاحتياجات المستقبلية يتطلب تبني نماذج جديدة أكثر مرونة وكفاءة تستفيد من الخبرات العالمية وتواكب المتغيرات الاقتصادية والعمرانية مع المحافظة على خصوصية المجتمع الكويتي ومتطلبات الأسرة الكويتية.

وأوضح أن مشروع المطور العقاري يعتبر أحد المحاور الرئيسية لتطوير القطاع الإسكاني وعنصرا حيويا في تحقيق الرعاية السكنية المستدامة، إذ لا يقتصر دوره على إنشاء الوحدات السكنية بل يمتد إلى الإسهام في بناء مجتمعات عمرانية متكاملة تلبي احتياجات المواطنين وتطلعاتهم.

وأضاف أن المرحلة الأولى من برنامج المطور العقاري شهدت إقبالا ملحوظا من القطاع الخاص على الفرص الثلاث المطروحة، مشيرا إلى أنه سيتم استكمال هذه المرحلة والإعلان عن تأهيل المطورين خلال الأسابيع المقبلة.

وأكد الوزير المشاري أن تعامل الدولة مع القطاع الخاص يقوم على اعتباره شريكا حقيقيا في التنمية وليس مجرد منفذ للمشروعات مما يسهم في تعزيز كفاءة التنفيذ وجودة المخرجات وتسريع الإنجاز.

وثمن دور اتحاد المكاتب الهندسية والدور الاستشارية الكويتية والجهات المشاركة والرعاة وداعمي الملتقى الذي يستمر يومين متطلعا أن يثمر توصيات ومبادرات تسهم في دعم مسيرة التنمية الوطنية وتعزيز جودة الحياة وتحقيق تطلعات المواطنين نحو مستقبل عمراني وإسكاني أكثر استدامة وازدهارا.

انطلاقة مباركة

بدوره، أكد رئيس اللجنة المنظمة للملتقى الكويت الثاني لمشروعات الدولة التنموية م. بدر السلمان أن الملتقى، الذي يعقد تحت شعار «الفرص الاستثمارية لمشروعات الإسكان والرهن العقاري.. الشفافية والإنجاز والاستدامة مبادئ العهد الجديد»، يمثل انطلاقة مباركة لنهضة إسكانية تستهدف توفير السكن للمواطنين الكويتيين بالسرعة المطلوبة وفق معايير الاستدامة والحداثة والراحة.

وأوضح السلمان أن انعقاد هذا الحدث يأتي في وقت مهم ويشكل أفضل رد على التحديات التي واجهتها البلاد خلال الفترة الماضية، مشيدا بالجهود الوطنية التي أسهمت في تجاوز تلك الظروف، وبالقيادة الحكيمة التي قادت البلاد إلى بر الأمان.

وأشار إلى أن النهضة الإسكانية المنشودة تعتمد على تنوع المنتجات السكنية وملاءمتها لمتطلبات الحياة الحديثة، والاستفادة من خبرات مطورين عقاريين عالميين ومحليين، بما يحقق جودة الحياة للمواطنين ويواكب التطورات العمرانية الحديثة.

وأضاف أن الملتقى يسلط الضوء على فرص التمويل المرن التي تتناسب مع الحالة المادية لكل مستفيد، من خلال تطبيق نظام متطور للرهن العقاري عبر المؤسسات المالية للمرة الأولى في دولة الكويت، بما يسهم في تعزيز الحلول التمويلية الداعمة للقطاع الإسكاني.

وبين أن الملتقى يجسد الطموح الكويتي المستمر في تطوير المجتمع وخدمة أبنائه وبناء المستقبل، معربا عن تطلعه إلى أن تسهم مخرجاته في صياغة حلول واقعية وطموحة للسياسات الإسكانية ودعم مسيرة النمو والبناء في البلاد.

منظومة المطور العقاري

من ناحيته، أكد نائب المدير العام لشؤون الاستثمار ومشاريع القطاع الخاص بالتكليف في المؤسسة العامة للرعاية السكنية، أحمد الأنصاري، أن منظومة المطور العقاري لا تقتصر على الشركات العقارية فقط، بل تمتد لتشمل أذرعا متعددة في القطاع الخاص يمكن الاستفادة منها، باعتبارها دائرة حيوية في الاقتصاد الكويتي.

وأضاف أن المؤسسة العامة للرعاية السكنية قامت بطرح 3 مشاريع إسكانية ضمن المرحلة الأولى من برنامج المطور العقاري، تعد مشاريع متوسطة الحجم بإجمالي يقارب 5 آلاف وحدة سكنية، مشيرا إلى أنه سيتم عرض تفاصيلها ضمن المرحلة التعاقدية الأولى.

وقال ان هذه المشاريع تمثل الباكورة الأولى لمنظومة المطور العقاري، والتي يتم تنفيذها تحت إشراف المؤسسة العامة للرعاية السكنية وبمتابعة مباشرة من وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الإسكان م.عبداللطيف المشاري، الذي يعمل على تذليل المعوقات والتحديات لضمان نجاح المنظومة وتحقيق أفضل المكاسب للقطاعين العام والخاص.

م.عبداللطيف المشاري

م.بدر السلمان

أحمد الأنصاري

مشاري المحيلان

وأشار الأنصاري إلى أن المؤسسة شارفت على الانتهاء من المرحلة الأولى الخاصة بتأهيل المطورين العقاريين، لافتا إلى أن بعض التأخير الذي شهدته الإجراءات جاء نتيجة الظروف الجيوسياسية التي أثرت على استكمال بعض المستندات، خصوصا للشركات خارج الكويت.

واختتم الأنصاري بالتأكيد على أن نجاح منظومة المطور العقاري يعتمد على شراكة حقيقية بين مختلف الجهات، مشيرا إلى أنها ستسهم في تعزيز النشاط الاقتصادي وتحقيق قيمة مضافة للقطاع العقاري في الكويت.

العقارات المتحدة

بدوره، قال الرئيس التنفيذي للمجموعة في شركة العقارات المتحدة، مشاري المحيلان، إن الملف الإسكاني يعد من أهم القضايا التنموية والمعيشية في الكويت، نظرا لارتباطه المباشر بحياة المواطنين واستقرار الأسر، لافتا إلى أن عدد الطلبات الإسكانية المسجلة لدى المؤسسة العامة للرعاية السكنية تجاوز 100 ألف طلب، ما يعكس حجم التحدي وأهمية إيجاد حلول عملية ومستدامة لمعالجته.

وأوضح أن شركة العقارات المتحدة بدأت منذ نحو 10سنوات دراسة المشهد الإسكاني في الكويت والعمل على تطوير تصورات وحلول تسهم في معالجة هذه القضية الوطنية، مؤكدا أن السكن لا يقتصر على كونه مبنى أو مساحة، بل يمثل أسلوب حياة ومصدرا للاستقرار والأمان وأساسا لبناء الأسرة والمجتمع.

وأشار إلى أن الشركة ركزت على فهم أولويات الأسرة الكويتية ومتطلبات الإنسان المعاصر وتحويلها إلى نماذج عمرانية وأنماط معيشية تتلاءم مع المتغيرات الحديثة، معربا عن استعداد الشركة للتعاون مع الجهات الحكومية ودعم الجهود الرامية إلى توفير حلول سكنية تلبي تطلعات المواطنين في الحصول على «بيت العمر».

وأكد أن التطوير الإسكاني يمثل أحد أبرز المجالات التي يسهم فيها القطاع الخاص بالعديد من دول العالم، مبينا أن المرحلة الحالية تتيح فرصة مهمة لتوسيع الشراكة بين الدولة والمطورين العقاريين، بما يسهم في تحويل مشاريع التطوير العمراني إلى محرك للنمو الاقتصادي وتنشيط القطاعات المرتبطة بالبناء والتمويل والخدمات، فضلا عن خلق فرص عمل جديدة للشباب الكويتي.

وثمن المحيلان جهود المؤسسة العامة للرعاية السكنية في طرح المشاريع وإدارتها، مشددا على أن نجاح الشراكة بين القطاعين العام والخاص يتطلب تكامل الأدوار، بحيث تستمر الحكومة في توفير البنية الأساسية والتمكين التنظيمي، فيما يضطلع المطورون العقاريون بأدوار التخطيط والتطوير والإنشاء وتنفيذ البنية التحتية الداخلية للمشروعات.

وأشار إلى أن مشروع «واحة حصة المبارك» يمثل نموذجا عمليا لهذه الرؤية، حيث يجمع بين السكن والعمل والخدمات والمرافق المجتمعية ضمن بيئة عمرانية متكاملة، موضحا أن المشروع يضم أنماطا سكنية متنوعة إلى جانب المكاتب والعيادات الصحية والمحلات التجارية والمطاعم والمقاهي والخدمات المختلفة.

وأضاف أن هذا النموذج يعكس قدرة التطوير العقاري على توفير بيئات حضرية متكاملة تسهل الوصول إلى الخدمات الأساسية وتدعم أنماط الحياة المختلفة، مؤكدا تطلع الشركة إلى البناء على هذه التجربة في مشاريع أكبر تسهم في تطوير مجتمعات عمرانية حديثة وتدعم توجه الدولة نحو مدن أكثر ذكاء واستدامة.

شهد زيادة بنحو 8 ملايين دينار في نهاية مايو مدفوعاً بنمو فئات الدينار الواحد والخمسة دنانير

النقد المتداول في الكويت يرتفع إلى 2,208 مليار دينار

أحمد مغربي

أظهرت البيانات الرسمية الصادرة عن بنك الكويت المركزي ارتفاع إجمالي قيمة النقد المتداول (أوراق نقدية ومسكوكات) داخل الاقتصاد الكويتي إلى 2,208 مليار دينار بنهاية مايو 2026، مقارنة مع 2,2 مليار دينار في أبريل 2026، بزيادة بلغت 8 ملايين دينار تعادل نحو 0,36٪ خلال أقل من شهر.

وتشير البيانات إلى أن الزيادة جاءت بالكامل تقريبا من نمو قيمة الأوراق النقدية المتداولة، التي ارتفعت إلى 2,177 مليار دينار في 25 مايو، مقابل 2,169 مليار دينار في نهاية أبريل، محققة زيادة قدرها 8,028 ملايين دينار وبنسبة 0,37٪.

في المقابل، تراجعت قيمة المسكوكات المتداولة بشكل طفيف إلى 31,4 مليون دينار مقارنة مع 31,45 مليون دينار في نهاية أبريل، بانخفاض بلغ 25,1 ألف دينار وبنسبة 0,08٪.

وعلى مستوى فئات الأوراق النقدية، واصلت فئة 20 دينارا استحواذها على الحصة الأكبر من النقد المتداول بقيمة بلغت 1,168 مليار دينار، مقارنة مع 1,173 مليار دينار في نهاية أبريل، بانخفاض قدره 4,373 ملايين دينار.

وجاءت فئة 10 دنانير في المرتبة الثانية بقيمة 733,3 مليون دينار مقابل 736,3 مليون دينار، متراجعة بنحو 3,077 ملايين دينار.

في المقابل، سجلت فئة 5 دنانير واحدة من أكبر الزيادات بين الفئات الرئيسية، مرتفعة إلى 188 مليون دينار مقارنة مع 179,2 مليون دينار في نهاية أبريل، بزيادة بلغت 8,83 ملايين دينار.

كما ارتفعت قيمة فئة الدينار الواحد إلى 61,7 مليون دينار مقابل 55,9 مليون دينار، بزيادة قدرها 5,780 ملايين دينار، فيما ارتفعت فئة نصف الدينار إلى 14,4 مليون دينار مقارنة مع 13,8 مليون دينار بزيادة بلغت 573,2 ألف دينار.

وسجلت فئة ربع الدينار ارتفاعا محدودا لتبلغ 11,9 مليون دينار مقابل 11,6 مليون دينار بزيادة بلغت 295,5 ألف دينار.

أما على صعيد المسكوكات، فقد حافظت قطعة (الدينارين التذكارية) على استقرارها عند 162,2 ألف دينار في نهاية مقارنة مع 162,2 ألف دينار في أبريل.

وتراجعت قيمة مسكوكات (100 فلس) إلى 13,8 مليون دينار مقابل 13,9 مليون دينار، كما انخفضت قيمة مسكوكات 50 فلسا إلى 10,1 ملايين دينار مقارنة مع 10,1 ملايين دينار.

في المقابل، ارتفعت قيمة مسكوكات 20 فلسا إلى 4,2 ملايين دينار مقابل 4,2 ملايين دينار، كما زادت قيمة مسكوكات 10 فلوس إلى 2,012 مليون دينار مقارنة مع 2 مليون دينار.

وسجلت مسكوكات (5 فلوس) ارتفاعا طفيفا إلى 1,122 مليون دينار مقابل 1,122 مليون دينار، فيما استقرت تقريبا مسكوكات (الفلس الواحد) عند 12,8 ألف دينار مقارنة مع 12,8 ألف دينار.

وتعكس البيانات استمرار محافظة النقد المتداول في الكويت على مستويات تفوق حاجز 2,2 مليار دينار، مع تركز واضح في الفئات النقدية الكبيرة، إذ تستحوذ فئتا 20 دينارا و10 دنانير وحدهما على نحو 86,08٪ من إجمالي النقد المتداول، بما يؤكد استمرار هيمنتهما على حركة التداول النقدي في السوق المحلية.

الحظر المطلق للتأجير والمحافظة على حدود المواقع

«المالية»: التقيد بشروط وضوابط تراخيص استغلال الشاليهات وقطع الأراضي التابعة لأملاك الدولة

في إطار حرص وزارة المالية على الحفاظ على أملاك الدولة وضمان حسن استغلالها وفق الأطر القانونية والتنظيمية المعتمدة، تهيب الوزارة بجميع مستغلي الشاليهات وقطع الأراضي (الاستراحات) الالتزام التام بشروط وضوابط التراخيص الإدارية الصادرة لهم، وعدم استغلال المواقع بأي صورة تخالف الغرض المرخص من أجله. وتؤكد الوزارة في هذا الشأن على جملة من الضوابط الواجب مراعاتها، أبرزها: الحظر المطلق لتأجير الشاليهات أو قطع الأراضي للغير بأي شكل من الأشكال، والمحافظة على حدود المواقع المرخصة دون تجاوز أو تعد، والالتزام الكامل بالاشتراطات المنظمة للاستغلال، فضلا عن سداد المستحقات المالية المترتبة في مواعيدها المحددة دون تأخير.

وزارة المالية
Ministry of Finance
State of Kuwait | دولة الكويت

وتنوه الوزارة إلى أن أي إخلال بشروط وضوابط الترخيص أو التقصير في الوفاء بالتزاماته يستوجب اتخاذ الإجراءات القانونية والإدارية المقررة، بما فيها إنهاء الترخيص وإخلاء الموقع فورا، وذلك دون الحاجة إلى أي تنبيه أو إنذار مسبق.

القيمة الرأسمالية تقترب من 53 مليار دينار بدعم تفاؤل المستثمرين بعد الاتفاق الأميركي ـ الإيراني

697 مليون دينار مكاسب البورصة في جلسة الأحد

علي إبراهيم

سجلت بورصة الكويت أداء قويا خلال جلسة تداولات أمس (الأحد)، مدعومة بموجة من التفاؤل سادت أوساط المستثمرين عقب الأنباء المتعلقة بتوقيع الاتفاق الأميركي ـ الإيراني، الأمر الذي عزز التوقعات بانخفاض حدة التوترات الجيوسياسية في المنطقة ودعم آفاق الاستقرار الاقتصادي، لينعكس ذلك بصورة مباشرة على نشاط التداولات وتحسن شهية المستثمرين تجاه الأصول المالية.

وأنهت البورصة تعاملاتها على ارتفاع جماعي في جميع مؤشراتها الرئيسية، محققة مكاسب رأسمالية بلغت 697 مليون دينار، لترتفع القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة إلى 52,96 مليار دينار، مقتربة من حاجز 53 مليار دينار، مقارنة مع 52,26 مليار دينار بنهاية تداولات يوم الخميس الماضي. وشهدت السوق نشاطا ملحوظا على صعيد السيولة والتداولات، مع توجه المستثمرين نحو بناء مراكز استثمارية جديدة في عدد من الأسهم القيادية والتشغيلية، مدعومين بارتفاع مستويات الثقة وتحسن التوقعات بشأن الأوضاع الاقتصادية والاستثمارية خلال المرحلة المقبلة، وهو ما انعكس على الأداء الإيجابي للمؤشرات والقيمة السوقية للسوق.

وعلى مستوى المؤشرات، ارتفع المؤشر العام بنسبة 1,33٪ بما يعادل 116,07 نقطة ليغلق عند مستوى 8839,03 نقطة، في حين بلغت قيمة السيولة المتداولة في السوق نحو 133,9 مليون دينار، جرى تداولها عبر 26,418 ألف صفقة، شملت تداول 474,57 مليون سهم.

كما أظهرت التداولات اتساع نطاق المكاسب بين الأسهم المدرجة، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة في السوق ككل 131 سهما، ارتفع منها 89 سهما، فيما انخفضت 29 سهما، واستقرت 13 سهما دون تغيير.

وفي السوق الأول، ارتفع المؤشر بنسبة 1,51٪ بواقع 138,42 نقطة ليصل إلى 9324,93 نقطة، مستحوذا على النصيب الأكبر من السيولة المتداولة بقيمة 91,17 مليون دينار عبر 11,526 ألف صفقة، تم خلالها تداول 218,07 مليون سهم. وشهد السوق الأول تداولات على 39 سهما، حقق 32 سهما منها مكاسب، بينما تراجعت 5 أسهم، في حين استقر سهمان دون تغيير، ما يعكس استمرار الزخم الشرائي على الأسهم القيادية المدرجة في هذا السوق. أما السوق الرئيسي، فقد أنهى تعاملاته على ارتفاع بنسبة 0,45٪ تعادل 39,3 نقطة ليصل إلى مستوى 8711,1 نقطة، مستحوذا على سيولة بلغت 42,74 مليون دينار جرى تداولها عبر 14,892 ألف صفقة، تم من خلالها تداول 256,49 مليون سهم.